المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 19/11/2025

سؤال كتابي رقم: 8326

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: رفض مكاتب تصحيح الإمضاء بالمقاطعات تقديم الخدمة للمواطنين بدعوى اختلاف العنوان

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

يشتكي مجموعة من المواطنين من رفض بعض مكاتب تصحيح الإمضاء، من بينها الملحقة الإدارية السادسة "الرجاء في الله" التابعة لمقاطعة يعقوب المنصور بالرباط، المصادقة على توقيعات المواطنين بدعوى أن العنوان المسجل في بطاقاتهم الوطنية لا يطابق النفوذ الترابي للمقاطعة.

غير أن هذه الممارسة تتعارض مع المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، لا سيما أحكام القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، وكذا الدليل الصادر عن المديرية العامة للجماعات الترابية الذي ينص بوضوح على أن خدمة تصحيح الإمضاء تعتبر خدمة عمومية مفتوحة أمام جميع المواطنين دون اشتراط تطابق العنوان، باستثناء الوثائق ذات الطابع المحلي الحصري.

إن مثل هذه الممارسات الإدارية تُحدث نوعاً من الارتباك في تقديم الخدمات الجماعية، وتمس بمبدأ المساواة أمام المرفق العام، وتُشكل في الوقت ذاته حرماناً من حق مضمون دستورياً في الولوج إلى الخدمات الإدارية بشكل منصف.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:

- الإجراءات والتدابير التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتصحيح هذه الممارسات وضمان تعميم احترام المقتضيات القانونية المنظمة لخدمة تصحيح الإمضاء؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد